



بسم الله الرحمن الرحيم
باسم صاحب السمو أمير الكويت
الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح
محكمة التمييز
الدائرة الجزائية الثالثة

بالجلسة المنعقدة علناً بالمحكمة بتاريخ ١٨ جمادي الأولى ١٤٤٠ هـ الموافق ٢٠١٩/١/٢٤ م
برئاسة السيد المستشار/ صالح العريشى د/ وكيل المحكمة
وعضوية السادة المستشارين/ إس_ ماعيل خليل و عزمي الشافعى
و ج_ لال شاهين و يحيى منصور و حضر سور الأسد تازد/
محمد عبدالقادر الخطيب رئيس النيابة
أمين سر الجلسات د/ محمد نبيل الشهاب
"صدر الحكم الآتى"

في الطعن بالتمييز المرفوع من:

"ضد د"

النهاية العامة.

والمقيد بالجدول برقم: ٢١٩ - لسنة ٢٠١٧ جزائي/٣.

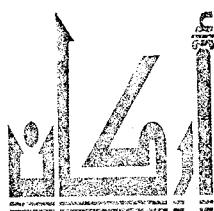
"الوقائع"

اتهمت النيابة العامة كلاً من:- ١ -

- ٢ -

بأنهـما في يوم ٢٠١٥/٢/٢٧ بدائرة شرطة المباحث الجنائية محافظة
العاصمة.

المتهمـان: ١ - حاز مادة مخدرة - الحشيش. وكان ذلك بقصد التعاطي دون
أن يثبت أنه قد رخص لها بذلك قانوناً.



تابع حكم الطعن بالتعييز رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ جزائي /٣.

٢- حازا مادتين مؤثرتين عقلياً - الإمفيتامين ، الغيثامفيتامين - وكمان ذلك بقصد التعاطي دون أن يثبت أنه قد رخص له بذلك قانوناً.

المتهم الأول: قاد مركبة آلية وهو تحت تأثير مادة مخدرة - الحشيش - ومادة مؤثرة عقلياً الإمفيتامين. وذلك على النحو المبين بالتحقيقات.

وظلت عقابهما عملاً بالمواد ١، ٢، ١/٣٣، ١/٣٩ من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٣ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها المعدل بالقانونيين رقمي ١٣ لسنة ١٩٩٥، ١٢ لسنة ٢٠٠٧ والبند رقم ١٦ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمادة ٣/١، ٣، ١/٢، ١/٤٩، ١/٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٨٧ في شأن مكافحة المؤثرات العقلية وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والبند رقمي ١، ٥ من الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون والمادة ١، ٣/٢، ٣٨، ١/٣، ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن المرور المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ٢٠١١.

ومحكمة الجنح قضت حضورياً بتاريخ ٢٠١٦/٨/٢١

ببراءة المتهمين من التهم المنسوبة إليهم ومصادرة المضبوطات.

استأنفت النيابة العامة هذا الحكم للثبوت وقيد الاستئناف برقم ٣٧٤ لسنة ٢٠١٦ ج.م.٦.

ومحكمة الاستئناف قضت بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٣

بقبول استئناف النيابة العامة شكلاً وفي الموضوع بالغاء الحكم المستأنف والقضاء مجدداً بإدانة المتهمين عن التهم المسندة إليهم والتقرير بالإمتناع

تابع حكم الطعن بالتمييز رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ جزائي / ٣

عن النطق بعقوبة كل منها على أن يقدم كل منها تعهداً بكافلة قدرها خمسة مائة دينار يتلزم فيه بمراعاة حسن السلوك لمدة سنة ومصادر المضبوطات.

فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق التمييز.

"المكرونة"

بعد الإطلاع على الأوراق، وسماع المرافعة ، والمداولة:-

وحيث إن الطعن قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة مادة مخدرة - الحشيش - وأخرتين مؤثرتين عقلياً - الأمفيتامين الميثامفيتامين - بقصد التعاطي قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك أن المدافع عن الطاعن تمسك أمام محكمة الموضوع ببطلان إجراءات القبض والتفتيش وما أسف عنه من أدلة لعدم صدور إذن من النيابة العامة ولعدم توافر حالة من حالات الجرم المشهود بيد أن الحكم أطرح دفعه بما لا يسوغ مما يعيشه ويوجب تعريزه.

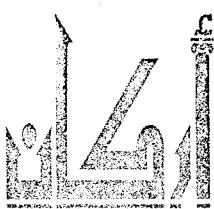
وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها عرض لدفع الطاعن ببطلان القبض عليه وتفتيشه على نحو ما أثاره يوجه الطعن وأطراه في قوله أن الثابت من تحصيل المحكمة لواقعة الدعوى وأقوال ضابط الواقع أن الأخير لم يستوقف السيارة التي كان يقودها المتهم ويستقلها برفقة المتهم الثاني - الطاعن - إلا بعد أن شاهدها تسخير

تابع حكم الطعن بالتمييز رقم ٢١٩ لسنة ٢٠١٧ جزائي /٤.

بطريقة متعرجة وهي الجنحة المعاقبة عليها بسنن المادة ١٢/٣٥ من المرسوم بقانون رقم ٦٧ لسنة ١٩٧٦ في شأن المرور المعدل بالقانون رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠١ مما يوفر مبررات الاستيقاف وكانت المادة ٤٤ من القانون ذاته تجيز في البند الخامس منها لأئي فرد من أفراد الشرطة حق القبض بدون أمر على كل من يرتكب فعلًا من الأفعال الآتية.

٥- قيادة مركبة آلية برعونة أو تفريط أو إهمال أو عدم انتباه تعرض حياة الناس للخطر وأنه لم يقبض عليهم إلا بعد أن أبصر المتهم الأول يقود السيارة برعونة وعدم انتباه فعرض حياة الناس للخطر وأنه كان يقودها تحت تعاطيه مواد مخدرة والمتهم الثاني لم يقدم إثباته والإدلاء له باسم غير حقيقي ومن ثم يكون القبض عليهم قد تم صحيحاً ويبيح له تفتيشهما سيفاً وكانت حالتهما غير طبيعية وتبدو عليهما مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع جريمة ومن كل ذلك فإنه يبيح لضابط الواقعة حق القبض مما يبيح له تفتيشهما وتفتيش السيارة ومن ثم يكون القبض والتفتيش على المتهمين قد وقعوا صحيحين وفق القانون ويصح الاستناد على الدليل المستمد منهما ومن ثم يكون منعى الدفاع في هذا الصدد غير سديد متعيناً الإلتفات عنه.

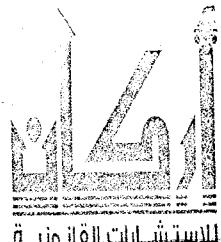
لما كان ذلك وكان مؤدي ما تنص عليه المادة ٤٣ ، ٤٤ والمواد من ٥٢ إلى ٥٧ من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن أي قيد على الحرية الشخصية بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان يستوي في ذلك أن يكون القيد قبضاً أو تفتيشاً لا يجوز إلا في حالات الجرائم المشهودة أو بإذن من النيابة العامة أو في



إحدى الحالات التي وردت في القانون على سبيل المضمار وكان مما أورده الحكم المطعون فيه ردًا على ما دفع به الطاعن ببطلان القبض والتفتيش ليس فيه ما يدل على أن الطاعن قد ارتكب جريمة مشهودة كما هي مبينة بالمادتين ٤٣ ، ٤٦ من القانون سالف الذكر كما أن ليس فيه ما يتوفر الأدلة القوية على اتهامه في جنائية أو جنحة أو مساهمه فيها على النحو المشار إليه بالمادة ٤٥ من القانون ذاته وقد اسلمه هذا الخطأ إلى التعويم على الأدلة المرتبطة على هذين الإجراءين الباطلتين رغم بطلان تلك الأدلة فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تمييزه لهذا السبب بالنسبة للطاعن وحده دون المتهم الأول لعدم اتصال وجهه الطعن به وذلك دون حاجة إلى بحث باقي أسباب الطعن.

وحيث إن موضوع استئناف النيابة العامة بالنسبة للمتهم الثاني صالح للفصل فيه.

وحيث أنه متى كان مما تقدم وكانت هذه المحكمة قد خلصت إلى بطلان إجراءات القبض على المتهم وتفتيشه واستبعدت الأدلة المستمدّة من هذه الإجراءات الباطلة ومنها أقوال ضابط الواقعه وما خلص إليه الدليل المستمد من تقرير التحليل وإذا انكر المتهم الإتهام المنسوب إليه وكانت الأوراق قد جاءت خلواً من أي دليل آخر يمكن التعويم عليه في إدانة المتهم وكان من المقرر أنه لا يضر العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضر بها الإفتئات على حریات الناس والقبض عليهم وتفتيشهم بسلوک وجہ حق وإن التزم الحكم



(٢)

تابع حكم الطعن بالتمييز رقم ١١٩ لسنة ١٤١٧ جن/٣٠

الاستشارات الفاندرية

المستأنف هذا النظر الأمر الذي يتعين معه رفض الاستئناف للنيابة العامة وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم الثاني من الاتهام المسند إليه مع مصادرة المضبوطات.

"ف بهذه الأسباب"

حكمت المحكمة: أولاً: بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتغيير الحكم المطعون فيه.

ثانياً: وفي موضوع الاستئناف برفضه وتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من براءة المتهم الثاني من الاتهام المسند إليه مع مصادرة المضبوطات.

وكيل المحكمة

أمين سر الجلسة

محمد مصطفى /